

نقض نيابة حروف الجرِّ
في منهج القصاد في شرح بانة سعاد
لابن الحداد الحلي

أ.د. هاشم جعفر حسين

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

*Revocation of the Prepositional Prepositions in
(Manhaj Al-Qasd Fi Sharh Banat Su'ad)
by Ibn Al-Haddad Al-Hilli*

*Prof. Dr. Hashem Jaafar Hussein
University of Babylon/College of Education for
Human Sciences*

ملخص البحث

يدرس هذا البحث دلالات حروف الجرّ التي ذكرها ابن الحدّاد البجلي الحليّ (من علماء القرن الثامن)، في شرحه الموسوم بـ(منهج القصد في شرح بانة سعاد)، والقصيدة هي أشهر أشعار (كعب بن زهير)، سُمّيت بالبردة؛ لنفاستها، إذ إنّها قيلت في مجلس رسول الله ﷺ.

وقد تمعّن الباحث في ما بيّنه ابن الحدّاد من معاني حروف الجرّ في أثناء شرحه لأبيات القصيدة، ووجد أنّه يذكر الدلالات الأصليّة لهذه الحروف تارة، ويعرض عنها في مواضع آخر، يركن فيها إلى نيابة حرف جرّ ما عن حرف جرّ آخر، متابعاً لها أقرّه فريق من النحويّين، فكان جهد الباحث ظاهراً في استقراء مواضع هذه الدلالات، في محاولة لمفاتشة قوله بجواز النيابة فيها، وإمكان ردّه وإقرار المعنى الأصليّ للحرف، ودفع نيابة غيره عنه.

وقد قُسم البحث بحسب المادّة المجموعة على أربعة مطالب، هي: المطلب الأوّل: دلالة الباء، والمطلب الثاني: دلالة عن، والمطلب الثالث: دلالة في، والمطلب الرابع: دلالة من.

Abstract

The research studies the semantics of the prepositions mentioned by Ibn Al-Haddad Al-Bajali Al-Hilli (one of the scholars of the eighth century) in his explanation marked with (Manhaj Al-Qassad fi Sharh Banat Suad)

The poem is the most famous poem (Kàab bin Zuhair), which was called (Al-Burdah), due to its fastness, as it was said in the assembly of the Messenger of Allah (may Allah bless him and his household).

The researcher studied what Ibn al-Haddad explained of the meanings of prepositions during his explanation of the poem verses, and found that he mentions the original connotations of these letters sometimes, and turns away from them in other places, in which he relied on the representation of a preposition for another preposition, in follow-up to what was approved by a group of Grammarians.

The research was divided according to the material, grouped into four sections, which are: The first topic: the indication of

(B). The second topic: the significance of (about). And the third topic: the significance of (in). And the fourth requirement: the significance of (who).



المقدِّمة

احتفى النحويُّون كثيرًا بدراسة دلالات حروف الجرِّ؛ لما لها من أثرٍ في ربط معاني الأفعال بالأسماء، فأفاضوا في مباحث هذه الواصلات من حيث كونها دالَّةً على معانيها بأنفسها، أو أنَّ معانيها لا تتَّضح إلَّا عند اتِّصالها بغيرها، فأولوا كلام سيبويه في وصفها: «وأما ما جاء لمعنى، وليس باسمٍ ولا فعلٍ»، بحسب ما فهمه كلُّ منهم.

وانقسموا في تقرير دلالة الحرف الواحد، فاعتقد فريقٌ منهم بأنَّ كلَّ حرفٍ جرٌّ له معنى واحد أصليٌّ، يمكن أن يكون جامعًا للمعاني الأخر القريبة منه، التي قد تُفهم من سياق الجملة، على حين أقرَّ فريقٌ آخر بجواز نيابة هذه الحروف بعضها عن بعض، تقييدًا عند قسمٍ منهم، بحسب مقتضى الكلام، وإطلاقًا عند آخرين بلا شرط، اعتمادًا على ما يفهمه النحويُّ من معنَى أوَّلِيٍّ ظاهر، من دون الالتفات إلى قصدية التعبير، ولا سيَّما في النصوص القرآنيَّة.

وقد طالعتُ كتاب (منهج القِصَاد في شرح بانث سعاد) لابن الحدَّاد الحليِّ - (جمال الدين أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن عيسى بن سليمان بن أبي الفضل بن سلمان الحدَّاد البجليِّ، الذي كان حيًّا سنة ٧٤٧هـ، ولم تُعرف سنة وفاته، وهو عالمٌ حليٌّ جليل، اشتهر بفنون علميَّة متعدِّدة، كالأدب، واللغة، والفقه، والإقراء، والنسخ، له مؤلِّفاتٌ مصنَّفةٌ، وإجازاتٌ، واستنساخاتٌ، وتقریظاتٌ) - فوجدته شرَّحًا أدبيًّا ولغويًّا مميِّزًا يكشف عن علوِّ همَّة هذا العالم في ميدان اللغة عامَّة، والمباحث النحويَّة خاصَّة.

على أن المتمعن في ما ذكر ابن الحدّاد في معاني حروف الجرّ في أثناء شرحه لأبيات
بُرْدَة كعب بن زهير بن أبي سُلمى، يلحظ أنه يذكر الدلالات الأصليّة لهذه الحروف
تارةً، ويُعرض عنها في مواضع أُخر، يركنُ فيها إلى نيابة حرف جرٍّ ما عن حرف جرٍّ
آخر، متابعاً لما أقرّه فريقٌ من النحويّين.

فكان عملي أن استقرت هذه المواضع في شرحه، في محاولة لمفاتشة قوله بجواز
النيابة فيها، وإمكان ردّه، وإقرار المعنى الأصليّ للحرف، ودفع نيابة غيره عنه، فجرى
ذلك في أربعة أحرف ثبتت فيها النيابة عنده من استقراء المادّة المدروسة، وهي: (الباء،
وعن، وفي، ومن)، فسّمت على أربعة مطالب، مرتّبة بحسب الترتيب الألف بائيّ.

والحمد لله أولاً وآخراً



التمهيد

نيابة حروف الجرِّ بعضها عن بعض مذهب كوفيٍّ، أمَّا البصريُّون فلا يرتضونه^(١)، قال ابن هشام: «مذهبُ البصريِّين أنَّ أحرف الجرِّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنَّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمَّا مؤوَّل تأويلًا يقبله اللفظ... وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدَّى بذلك الحرف»^(٢).

ومعنى التأويل الذي يقبله اللفظ: أن يحتفظ الحرف بمعناه الأصليِّ بتأويل سياق الجملة بما يناسبه، ومعنى التضمين: «إشرابُ لفظٍ معنى لفظٍ آخر، وإعطاؤه حكمه؛ لتصيرِ الكلمةً بذلك تؤدِّي مؤدَّى كلمتين»^(٣).

والنيابةُ بابٌ واسعٌ في العربيَّة حَظِيَّ باهتمامِ العلماءِ قديمًا وحديثًا، ولعلَّ ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) أوَّل مَنْ تكلمَ عليه وأوضحه جليًّا، و ضرب له الأمثلة من القرآن الكريم، ومن المسموع الفصيح من كلام العرب، في باب سَمَّاه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، وممَّا قال فيه: «هذا باب يتلقَّاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه، وذلك أنَّهم يقولون: إنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجُّون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾^(٤)، أي: مع الله، ويقولون: إنَّ (في) تكون

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (م ٣٤م): ١/٣١٣، ومغني اللبيب: ١/٤١٩.

(٢) مغني اللبيب: ١/١١١.

(٣) شرح الأشموني: ٢/٩٥.

(٤) سورة آل عمران، من الآية ٥٢، وسورة الصف، من الآية ١٤.

بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(١)، أي: عليها... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا^(٢).

ونستشف من نصه أنه يرفض نيابة حروف الجر على إطلاقها؛ لأن فيها مجازة لدقة هذه المعاني في الاستعمال، لذا كان إطلاق هذا الباب عنده ممّا لا يجوز، بل ينبغي أن يغسل فيمحي ما علق فيه من شوائب الصنعة، على أنه يقبل من إقامة الحروف بعضها مكان بعض ما تطلبه المعنى واقتضاه حال الكلام، ثم توالى الحديث في حدّ النيابة والتعرض لأمثلتها تفصيلاً في كتب من جاء بعده^(٣).

وبحث نيابة الحروف من المباحث النحويّة الدلاليّة؛ لأنه يتعلّق بدلالة الحرف على المعنى، وهل هي منبثقة من الحرف نفسه، أو من انتظامه في الجملة؟ ويبدو من حدّ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) للحرف أن المعنى متأث من الحرف نفسه، وليس ممّا يتعلّق به الحرف، يقول: «وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثم، وسوف، واو القسم، ولام الإضافة، ونحوها»^(٤).

فسيبويه يرى أن الحرف يفيد معنى غير موجود في اسم ولا فعل، ففي قولنا: هل قام زيد، أفادت (هل) ما لم يكن في (زيد) ولا في (قام)، فمعنى الاستفهام ليس مستفاداً من الفعل الذي هو قام، ولا الاسم الذي هو زيد، وإنما هو في

(١) سورة طه، من الآية: ٧١.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣٠٨-٣١٧.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٢٦٧-٢٧٢، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ١٧٩-١٨٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٢٦٣-٢٨٦.

(٤) كتاب سيبويه: ٢/١.

(هل) نفسها^(١).

لكن فريقاً آخر من النحويين رأى أن الحرف: ما دلَّ على معنى في غيره^(٢)، وهذا يعني أن دلالة الحرف على معنى متوقَّفة على ما يتعلَّق به من الاسم والفعل، فإن لم يُذكر متعلِّقه، فلا دلالة له على شيء^(٣).

والظاهر أن للحرف معنى لا يتوقَّف على تعلُّقه بغيره، فالحرف يظفر بمعنى مستقلِّ بمعزلٍ عن السياق، فمعنى (إلى) هو بلوغ الغاية، ومعنى (على) هو الاستعلاء، و(لن) تدلُّ على النفي، و(هل) على الاستفهام وهكذا، ثمَّ تأتلف هذه الأدوات في السياق؛ لترتبط أجزاء الجملة بعضها مع بعض بمعناها الخاص، فالأداة (إلى) في قولنا: (ذهبَ محمَّدٌ إلى المدرسة) أدَّت علاقة نحويَّة داخل الجملة بين الحدث (الذهاب)، والذات (المدرسة)، وهي علاقة (بلوغ الغاية) التي اختصَّت بمعناها الأداة (إلى)، وهو معنى غير موجود في كلمتي (ذهبَ، والمدرسة)، وإلَّا لصحَّ القول: (ذهبَ محمَّدُ المدرسة)^(٤)، ومما يؤيِّد أن دلالة الحرف في نفسه لا في ما يتعلَّق به، هو أن الخلاف قائمٌ بين البصريين والكوفيِّين بشأن دلالة الحروف أ ثابتة هي أم متعدِّدة؟ فقد ذهب الكوفيُّون إلى أن الحرف الواحد وُضع لأكثر من معنى، فجوزوا نيابة الحروف بعضها عن بعض، ولم يجوز البصريون تعدُّد معاني الحرف الواحد، كما تقدَّم.

ويمكن القول إن الاختلاف في معاني الحروف أمرٌ ظاهريٌّ مردهُ إلى اختلاف مواقعها من التركيب، شأنها في ذلك شأن الألفاظ الأخر، فيختلف إذ ذاك الأداء

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٨٦، والمرتلج في شرح الجمل: ٢٣-٢٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢/٨، وشرح الحدود النحويَّة: ٧٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/٤٢٧، وشرح الرضيِّ على الكافية: ١/١٠، والجنى الداني: ٢، واللغة العربيَّة معناها ومبناها: ١٢٤-١٢٧، وتناوب حروف الجرِّ في القرآن: ٧.

(٤) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربيِّ: ٨، واللامات دراسة نحويَّة شاملة: ٥٥-٥٦.

الذي تقوم به من دون أن يختلف معناها الذي اختصت به، وقد ذكر البصريون هذه الحقيقة، فذهبوا إلى أن الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر، وأكدوا هذا الحكم بقولهم: «نحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتباً بإقامة الدليل»^(١). وأيدهم الرضي (ت ٦٨٦هـ) في ذلك بقوله: «والأولى: إبقاء الحروف على معناها ما أمكن»^(٢).

والدارس لكتاب منهج القصاد في شرح بانة سعاد، يجد ابن الحداد، على علو همة اللغوية، وتمكنه من أحكام العربية، يركن إلى نيابة حروف الجر بعضها عن بعض لأدنى ملاسة في المعنى، وسنحاول في هذا البحث استقراء مواضع هذه النيابة في شرحه، واستخلاص أسباب ميله إلى تفريع معاني الحرف في التراكيب النحوية التي ترد في أبيات كعب بن زهير، بذكر عدة احتمالات دلالية، ولو كانت بعيدة عن مقتضى الكلام؛ ولتحقيق ذلك سنقسم البحث على أربعة مطالب، بحسب ما توافر من مادة لغوية اقتضت عند دراسة النيابة في الشرح على أربعة أحرف، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: دلالة الباء.

المطلب الثاني: دلالة عن.

المطلب الثالث: دلالة في.

المطلب الرابع: دلالة من.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (م ٦٦): ٦٤/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٣٢٠/٤.

المطلب الأوَّل

دلالة الباء

تعدَّدت دلالة حرف الجرِّ (الباء) في كتب النحويِّين^(١)، ليصلوا بها إلى أربعة عشر معنى، خمسة منها تُستحصل من نيابة حروف جرٍّ آخر عنها، مستدلِّين لذلك بشواهد قرآنيَّة أو شعريَّة^(٢)، ومن تتبَّع معاني هذه الأحرف نجدها معاني يستنبطها النحويُّون من سياق الكلام، ومن دلالات الأفعال التي تعلَّقت بها (الباء)، لا من دلالة الباء نفسها، وهي معانٍ تكشف عن فهمهم للتركيب عامَّةً، ولا تعكس فهمهم لمعنى الأداة ووظيفتها الدلاليَّة فيه، فهذا سيبويه يصرِّح بأنَّ للباء معنًى دلاليًّا جامعًا هو (الإلصاق) الذي يسمِّيه الإلزاق، إذ يقول: «وباء الجرِّ إنَّها هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزَيْدٍ، ودخلتُ به، وضرَبتُه بالسوط: ألزقتُ ضربك إيَّاه بالسوط. فما اتَّسع من هذا في الكلام فهذا أصله»^(٣).

وفي شرح ابن الحدَّاد نجده يتابع النحويِّين الذين اتَّسعوا في دلالات هذا الحرف، فيذكر من معانيها: التَّعدية^(٤)، والاستعانة^(٥)، والسببيَّة^(٦)، ثم يركن إلى النيابة عن هذا

(١) ينظر: أمالي ابن الشجريّ: ٢/ ٦١٤، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٤١-٢٤٥، وهمع الهوامع:

٤٢٢-٤١٦/٢.

(٢) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٠١-١٠٦، ومغني اللبيب: ١/ ١٢٢-١٢٧.

(٣) كتاب سيبويه: ٤/ ٢١٧.

(٤) ينظر: منهج القِصَاد: ٧٥، ٧٨، ٢٣٩، ٢٨٧، ٢٦١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦١، ٣٠٨.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٤، ٣٣٨.

الحرف في مواضع من كتابه، ويمكن إيضاح ذلك على النحو الآتي:

أ. الباء بمعنى (في):

مثل لها النحويون بقوله تعالى: ﴿إِلَّا آءَالَ لُوَطٍ بَجَّيْنَهُمْ سِحْرٍ﴾^(١)، أي: في سَحْرٍ^(٢).

وتابعهم في القول بهذه النيابة ابن الحدّاد في أثناء شرحه قول كعب في وصف ناقته
بأنّها ملساء، أمانة على صحّة بدنها:

وَجِلْدُهَا مِنْ أَطْوَمٍ لَا يُؤَيِّسُهُ

طَلْحٌ، بِضَاحِيَةِ الْمُتَنِينَ، مَهْزُؤٌ

فجلد هذه الناقة أملس، لا يؤثر فيه القراءُ المهزؤ، فلا يلزم جلد متنيها الظاهرين؛
لملاسته، وقد احتمل ابن الحدّاد في معنى الباء في (بضاحية المتنين) احتمالين، فقال:
«والباء متعلّق بمحذوف. ومعناها هنا معنى (في)، أو معنى (على)»^(٣)

على أنّ استعمال الباء بمعناها الأصليّ ظاهر في البيت، مناسب لمقصد الشاعر في
استعمالها للدلالة على الإلصاق، فهذا الجلد الأملس الدالّ على اكتناز متنيها المبين عن
عظم بدنها وصحّته، لا يسمح بالتصاق القراد الجائع للأكل، الحريص على الالتصاق
بالجلد. أمّا نيابة (في) عنها بمعنى الظرفيّة، أو (على) بمعنى الاستعلاء، فلا دلالة فيه
على المطلوب، من بيان الرغبة في التعلّق الشديد بالجلد.

ومأ ورد في شرح ابن الحدّاد من هذه النيابة أيضاً، ما ذكره في قول كعب في وصف

يوم مسيره:

(١) سورة القمر، من الآية: ٣٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٥١، ومغني اللبيب: ١/ ١٢٥، والمقاصد الشافية في
شرح الخلاصة الكافية: ٣/ ٦٢٣.

(٣) منهج القصاص: ٢٤٩-٢٥٠.

يَوْمًا يَظَلُّ بِهِ الْحَرْبَاءُ مُصْطَخِدًا

كَأَنَّ ضَاحِيَهُ بِالشَّمْسِ مَمْلُوءٌ

قال: «والباء: للظرفية بمعنى (في)، أي: مُصْطَخِدًا فيه، ويجوز تعلُّقه بـ(يَظَلُّ)،
تعلُّقُ الظرفِ أيضًا»^(١).

يصف الشاعر يوم مسيرته للقاء نبيِّ الله ﷺ للاعتذار منه، بأنَّه يومٌ حارٌّ جدًّا، حتَّى
إنَّ الحرباء تَظَلُّ به مصطليَّة بحرِّ الشَّمسِ، تتلوَّن بألوانٍ متعدِّدة، وإنَّ ضحى نهاره كأنَّه
رمادٌ حارٌّ، وهو أشدُّ في الوصف، ذلك أنَّ حرارته إنَّ كانت في أوَّل نهار ذلك اليوم على
ما وصف، فما ظنُّكَ بحرارة وسطه.

إنَّ يومًا على هذا الوصف، حقٌّ للشاعر فيه أن يخضه باستعمال الباء الدالَّة على
العناية بموقع الحدث أو زمانه، إذ أفادت هنا أنَّ هذه الحرباء تَظَلُّ ملتصقة بنهار ذلك
اليوم لا تفارقه، أو أنَّ حرَّ ذلك اليوم قد تسبَّب في مكثها طوال النهار، وعلى كِلَا المعنيين
(الإلصاق، أو السببية)، لم تعد بنا حاجة إلى نيابة (في) عنها بحسب قول شارح، سواء
أتعلَّقت بالفعل (تَظَلُّ)، وهو الأصل في تعلُّق شبه الجملة، كما يذكر النحويِّين، أم
تعلَّقت بما يشبه الفعل، وهو اسم الفاعل (مُصْطَخِدًا)، ذلك أنَّ الحرف (في) فيه الدلالة
على إتمام الحدث وزمانه، بما فيه من معنى الظرفية، والمطلب هنا تخصيص زمان الحدث
بيومٍ محدودة صفته معلومة آثاره.

ووردت هذه النيابة في كتاب منهج القصاد أيضًا حين أخذ ابن الحداد يشرح بيت

كعب:

لَقَدْ أَقَوْمٌ مَقَامًا لَوْ يَقَوْمُ بِهِ

أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفَيْلُ

(١) منهج القصاد: ٢٩١.

فقال: «ولو يقوم به: في موضع نصب، صفة ل(مقام)، أي: مقامًا مخوفًا، وهو مقام وعد رسول الله. و(به) يتعلّق ب(يقوم) تعلّق الظرف، والباء بمعنى (في)»^(١).

ومقام الخوف هذا الذي يستشعره كعب يتطلّب استعمال الباء بمعناها الأصليّ في الإلصاق، أي: قيامٌ متلبسٌ بحدثٍ مهولٍ يرتعد منه الفيل إذا قام به، على عظم قوّته وضخامة جسمه، فما بالك بمخطيٍ خائفٍ يترجّى العفو ويطلب الصفح. وهذا المعنى المبالغ به لا يؤدّيه الحرف (في)؛ لأنّ تأساع حدثه المفهوم، ممّا يشتمل عليه الظرف، ومن ثمّ يستوجب سعةً في الموقف الموصوف لا تناسب شدّة المقام التي وصفها الشاعر في البيت.

وفي وصف رسول الله ﷺ، يقول كعب:

من خادرٍ من لُيُوثِ الأُسْدِ مسكُنُهُ

بِبَطْنِ عَثْرٍ غَيْلٍ دُونَهُ غَيْلٌ

فيشرح ابن الحدّاد قوله (بِبَطْنِ عَثْرٍ)، ويكثر من النياية فيه، إذ يقول: «والباء بمعنى (في)... ويروى (من بطن عَثْرٍ)، وإعرابه كالأول. و(من) فيه للتبيين، أو للظرفيّة بمعنى (في)»^(٢).

ويبدو هذا الإصرار منه على صرف الدلالة الأصليّة للحرف إلى معنى الظرفيّة لا مسوّغ له، فدلالة الباء على تخصيص المكان للعناية بالحدث ظاهرة، ومقام المدح يقتضيها، ومعنى الإلصاق بالمكان المخصوص مراد، لكنّ الشارح يرتأي النياية ويصرف المعنى إلى الظرفيّة الحسيّة.

(١) منهج القصّاد: ٣٤١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٥٦-٣٥٧.

نقض نيابة حروف الجر في منهج القصاد
في شرح بانت سعاد لابن الحداد الحلبي

وحين يروي البيت نفسه برواية الحرف (من)، أي: (من بطن عثر)، فتكون دلالة التبيين هي الأنسب لتخصيص المكان الممدوح، نراه يحتل دلالة الظرفية الحسية أيضاً، فيُنسب عنها (في)، وهذا وذلك إنما هو ضربٌ من التكلّف الذي تضيع معه الفروق الدقيقة للمعاني المقصودة من استعمال الحروف، كلٌّ في موضعه الذي يقتضيه مقام الكلام.

ومثل هذا التكلّف في نيابة معنى الظرفية بـ(في) عن المعنى الأصلي للباء، وهو الإلصاق لتخصيص مكان الحدث، نراه يتكرّر في شرح أبياتٍ متعدّدة عنده، منها:

مِنْهُ يَظَلُّ سِبَاعُ الْجَوْ ضَامِرَةً
وَلَا تُمَشِّي بِوَادِيهِ الْأَرَاغِيلُ
وَلَا يَزَالُ بِوَادِيهِ أَخَوْثِقَةً
مُطَرَّحُ الْبَزِّ وَالْدَّرْسَانِ مَأْكُولُ

ومنه أيضاً^(١):

أَمَسَتْ سُعَادُ بِأَرْضٍ لَا يُبَلِّغُهَا
إِلَّا الْعِتَاقُ النَّجِيْبَاتُ الْمَرَايِلُ

ومنه أيضاً^(٢):

فِي عُصْبَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ قَائِلُهُمْ
بِبَطْنِ مَكَّةَ لَمَّا أَسْلَمُوا زَلُّوا

ولو استشهدنا بأعلى نصوص اللغة فصاحة - والاستعمالات اللغوية فيه مقصودة بلا إشكال، ومنها استعمال حروف الجرّ، إذ لا يمكن أن يحلّ لفظٌ خارجيٌّ يقيسه اللغويّ على تراكيب لغة البشر محلّ استعمالٍ قرآنيٍّ مقدّس - لوجدنا

(١) منهج القصاد: ٢٢٨.

(٢) المصدر نفسه: ٣٧٥.

معنى تخصيص مكان الحدث للعناية به ظاهراً، ومن ذلك الآية التي استشهد بها النحويون: ﴿إِلَّا آءَالَ لُوَطٍ لِّجَنَّتَهُمْ بِسَحْرِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾.

ب. الباء بمعنى (على):

استشهد النحويون لهذه النيابة بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنَ إِن تَأْمَنُهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّيهِ إِلَيْكَ﴾^(١)، أي: على قنطار^(٢).

وذكر هذا المعنى ابن الحداد عند شرح قول كعب:

فَمَا تَدُوْمُ عَلَى حَالٍ تَكُونُ بِهَا

كَمَا تَلَوْنُ فِي أَثْوَابِهَا الْغَوْلُ

فاتحمل ثلاثة احتمالات لمعنى الباء (تكون بها)، فقال: «ويجوز أن تكون للاستعلاء بمعنى (على)، أو تكون للمصاحبة، كما في: جاء زيدٌ بشيابه، أو للظرفية مجازاً بمعنى (في)»^(٣).

ولعل التزام المعنى الأصلي للباء، وهو الإلصاق، أولى من المعاني الأخر التي ذكرت في البيت، ذلك أن خروج الأداة عن معناها الأصلي إلى ما ينوب عنه بلا مسوغٍ دلاليٍّ أمرٌ غير مستساغ، فالحال المذكور في هذا البيت وهو التلون وتبدل الطباع ملتصق بهذه المرأة الموصوفة كأثوابها التي تلبسها تباعاً، وهذا المعنى مناسب لتشبيهها بتلون الغول بألوان

(١) سورة آل عمران، من الآية: ٧٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/١٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٥٢، وارتشاف الضرب: ٤/١٦٩٩، والجنى الداني: ٤٢.

(٣) منهج القصاص: ٢٠٥-٢٠٦.

مختلفة، كما تزعم العرب^(١).

أمّ المعاني التي ذكرها ابن الحداد للباء هنا، وهي الاستعلاء، أي: تكون عليها، أو المصاحبة، أي: (تكون معها)، أو للظرفية المجازية، أي: (تكون فيها)، فلا تؤدّي ما يؤدّيه معنى الإلصاق من التلبس بالشيء والتزامه، فضلاً عمّا في هذه المعاني من التكلف، ولا سيّما المثال الذي ضرب به ابن الحداد لمعنى المصاحبة، وهو: جاء زيدٌ بثيابه، إذ إنّ معنى الإلصاق ظاهر فيه بلا تأويل، وإنّ معنى المصاحبة فيه ظاهر التكلف. وكذلك القول في الآية الكريمة التي استشهد بها النحويون: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ قِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾، فالباء على أصلها في الإلصاق، إذ إنّ أمانة الأمانة هنا متلبّسة وملتصقة بأداء القنطار إلى المؤتمن، ومن دون ذلك المصداق لا يصحّ إطلاق الأمانة على من يؤتمن عليها، ذلك أنّ كثرة المال محلّ اختبار للأمانة.

(١) ينظر: مروج الذهب ومعادن الجوهر: ٤ / ١٣٥.

المطلب الثاني

دلالة (عن)

الدلالة الأصلية لـ (عن) هي المجاوزة^(١)، ثم يتسع النحويون في معانيها، فيبلغون بها عشرة معانٍ، خمسة منها تُستحصل بالنيابة، فيندفع معناها الأصلي إلى معنى حرف الجرّ الذي ينوب عنه^(٢).

وقد ذكر ابن الحدّاد معناها الأصلي في شرحه^(٣)، وتابع النحويون في نيابة حرف الجرّ (من) عنها في موضع واحد، يمكن بيانه على النحو الآتي:

عن بمعنى (من):

مثل النحويون لهذه النيابة بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾^(٤)، أي: من عباده^(٥). وذكر ابن الحدّاد هذه النيابة عند شرح قول كعب:

عَيْرَانَةٌ قُذِفَتْ بِالتَّحْضِرِ عَنِ عُرْضِ
مِرْفَقِهَا عَنِ بَنَاتِ الزَّوْرِ مَفْتُولُ

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٦/٤.

(٢) ينظر: الأزهية ٩٤، وأمالي ابن الشجري: ٦١١/٢، والبديع في علم العربية: ٢١٦/١، ومغني

الليبي: ١٦٦-١٦٨، وشرح الأشموني: ٩٤-٩٦.

(٣) ينظر: منهج القصاص: ١٦٣.

(٤) سورة الشورى، من الآية: ٢٥.

(٥) ينظر: الأزهية: ٩٤، وأمالي ابن الشجري: ٦١٠/٢، والبديع في علم العربية: ٢٦٦/١،

ومغني الليبي: ١٤٨/١.

نقض نيابة حروف الجر في منهج القصّاد
في شرح بانث سعاد لابن الحدّاد الحلبي

قال: «وعن عُرْضٍ، (عن) بمعنى (من)، لا ابتداءً الغاية. ويجوز أن تكون (عن) على بابها للمجازة والانتقال، كأنّ اللحم انتقل إليها من مرعاها»^(١).

ولو أنّه اكتفى بالمعنى الثاني الذي احتمله، لكان هو المطلب، إذ هو المعنى الأصلي الذي ينصرف إليه مقصد الشاعر في البيت، ومعه لا حاجة إلى تكلف معنى جديد، وهو دلالة ابتداء الغاية بـ(من) ينوب عن معنى المجازة بـ(عن).

وقد نبّه المحقّق د. عليّ عبّاس الأعرجيّ على أنّ ابن الحدّاد كان قد ذكر معنى آخر لـ(عن) هنا قبل سطرين من كلامه على نيابة (من) عنها، يبيّن فيه أنّها وردت بمعنى (على)^(٢)، وما قاله المحقّق نجد مصداقه في قول ابن الحدّاد شارحاً البيت: «ومعنى قوله: عن عُرْضٍ، أي: على جانبٍ، أو ناحيةٍ، وكأنّه كنى بذلك عن مرعاها الذي كانت ترعى فيه، يُريد أنّها سائمةٌ، وليست بمعلوفةٍ، فلحمها إنّما جاء من مرعاها، لا من جهة أنّها علّفت قصداً، وإذا كانت كذلك كانت أقوى ممّا إذا علّفت»^(٣).

أمّا النيابة المزعومة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾، فلا دليل ظاهر يدعمها، إلّا استحسان القائلين بها تفرّيع معاني الحروف وصرّفها عن معناها الأصلي الذي أثبتته النحويّون المحقّقون لها بالاستقراء من كلام العرب، فأبى مانع يصرف (عن) في الآية الكريمة عن معناها الثابت لها، وهو التجاوز، فهو سبحانه جلّت عظّمته ورحمته يتقبّل توبة عباده متجاوزاً عنهم وعن ما يصدر منهم من المعاصي، فيجعلهم بمعزلٍ عن ذنوبهم، محاطين برحمته وكرمه، وقد فرّق الزمخشري بين (تقبّل منه وتقبّل عنه)، فقال: «يقال: قبلتُ منه الشيء، وقبلتُه عنه. فمعنى قبلتُه منه: أخذتُه منه

(١) منهج القصّاد: ٢٦٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه (التحقيق الهامش: ٢ و٣): ٢٦٢.

(٣) منهج القصّاد: ٢٦٢.

وجعلته مبدأ قبولي ومنشأه. ومعنى: قبلته عنه: عزلته عنه وأبنته عنه^(١). ويعضد ذلك قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾، فمعنى (عن) الأصلي مقصود هنا، لقبول التوبة والعفو عن السيئات، وهو ظاهر في التجاوز والصفح.



(١) الكشّاف: ٢٢٢/٤.

المطلب الثالث

دلالة (في)

الدلالة الأصلية لـ(في) عند النحويين هي الظرفية^(١)، ثم كثرت معانيها الفرعية في كتب النحويين حتى وصلت إلى عشرة معانٍ، استحصلوا منها خمسة معانٍ، بمرادفة معناها لمعنى حروف جرٍّ آخر^(٢)، وذكر ابن الحداد معناها الأصلي (الظرفية)^(٣)، وقال بنيابة بعض الحروف عنها، وعلى النحو الآتي:

أ. في بمعنى (عن):

لم يذكر النحويون هذا المعنى لـ(في)^(٤)، على حين أثبتته ابن الحداد في شرح بيت كعب:

لَا تَأْخُذَنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ
أُذْنِبْ وَلَوْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ

إذ احتمل أكثر من معنى لـ(في) في قوله: (كثُرَتْ فِي)، فقال: «و(في) هنا بمعنى

(١) ينظر: حروف المعاني والصفات: ١٢، والجنى الداني: ٢٦٦، ومغني اللبيب: ١٨٧/١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٦٠٦-٦٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٥٥-١٥٨، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٢٥-١٧٢٧، والجنى الداني: ٢٥٠-٢٥٢، ومغني اللبيب: ١٨٧/١-١٨٩، وجمع الهوامع: ٢/٤٤٥-٤٤٧.

(٣) منهج القصاد: ٣٣٩.

(٤) ينظر: الأزهية: ٩١-٩٢، والجنى الداني: ٢٥٠-٢٥٢، ومغني اللبيب: ١/١٨٧-١٨٩، ومنهج القصاد (التحقيق): ٣٣٩.

(عن). ويجوز أن يكون بمعنى الباء، أي: كثرت بيّ الأقاويل. ويجوز أن تكون على بابها، ويكون قد جعل نفسه ظرفاً للأقاويل مجازاً^(١).

ولعلّ جعلَ الشاعرِ نفسه ظرفاً للأقاويل، مجازاً، لقصد المبالغة في كثرة ما قيل وما نُقل، أنصَحُ في الدلالة على ما يريد إظهاره، وهو أن هذه الكثرة الكاثرة من الأقوال التي تناقلتها الرواة عنه، ووصلت إلى أسماع الرسول ﷺ والمسلمين، قد حاكها الوشاة نكايّةً به، وهو أظهر في مقام الاعتذار والطمع بقبول التوبة. وهو أوفق من المعنيين الحسنيين المستحصلين من نيابة (عن) أو (الباء) اللذين ذكرهما ابن الحدّاد، ولاسيما أنّ المعنى الأوّل لم يرد في كتب أصحاب حروف المعاني، على شدّة تحريم لمعاني الحروف ورغبتهم في تفرّيعها، وإنّما ذكره ابن الحدّاد، اعتداداً بمقابلته برواية هذا البيت بلفظ (عني)، قال: «ويروى: وإن كثرت عني»^(٢).

وأما المعنى الثاني، فذكروا منه قول زيد الخيل^(٣):

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَّا فَوَارِسٌ

بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى

أي: بصيرون بطعن الأباهر والكلّى، فنابت فيه الباء عن (في)، والظاهر أنّ معنى الظرفيّة مراد في البيت الشعريّ، فمدح هؤلاء الفوارس يقتضي أنّهم ماهرون في هذا الشأن، خبيرون به، حتّى صار هذا الطعن ظرفاً لبصيرتهم وملكتهم وتمكّنهم، وإلى هذا أشار الرضيّ الاستراباديّ في ردّه هذه النيابة حين قال: «والأولى أن تكون بمعناها، أي: لهم بصارةٌ وحذقٌ في هذا الشأن»^(٤).

(١) منهج القصاد: ٣٣٩.

(٢) المصدر نفسه: ٣٤٠.

(٣) ديوانه: ٦٧.

(٤) شرح الرضيّ على الكافية: ٢٧٩/٤.

ب. في بمعنى (على):

من شواهد النحويين لهذا المعنى، قول سويد بن أبي كاهل^(١):

وهم صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ
فلا عَطَسَتْ شَيْبَانٌ إِلَّا بِأَجْدَعَا
أي: على جذع نخلة^(٢).

وقد روى ابن الحداد بيت كعب:

يَمْشِي الْقُرَادُ عَلَيْهَا ثُمَّ يُزْلِقُهُ
مِنْهَا لَبَانٌ وَأَقْرَابٌ زَهَالِيلُ
برواية أخرى هي^(٣):

إِذَا الْقُرَادُ نَمَى فِيهِنَّ أَزْلَقَهُ

ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ «فِي هُنَا بِمَعْنَى (عَلَى)، مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا أُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ
التَّحْلِ﴾»^(٤).

والمتمعن في معنى الروايتين يجد الاختلاف ظاهراً بين دلالتَي البيتين؛ لتباين
تركيب كلٍّ منهما، فالجملة الأولى جملة إخبارية مكوّنة من فعل وفاعل، وقد تعدّى فيها
الفعل (يمشي) بالحرف (على)، فكان هذا التركيب تمهيداً للعناية بالمعنى التالي له، وهو

(١) ملحق ديوانه: ٤٥، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٦٨، وشرح شواهد المغني: ١/٤٧٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٥١، والأزهية: ٢٦٨، والبديع في علم العربية: ١/٢٦٥،

وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٣٦، وشرح شواهد المغني: ١/٤٧٩.

(٣) منهج القصاد: ٢٥٩.

(٤) المصدر نفسه: ٢٥٩.

أنَّ هذا القُرَاد سيزلقه لبانُ هذه الناقة وخصرتُها الملساء. أمَّا التركيب الآخر فهو تركيب شرطيّ تقدّم فيه الاسمُ على فعله دلالةً على العناية بالمتقدّم، يُسَعَف ذلك أنَّ تعدّي الفعل (نمى) تمَّ بالحرف (في) الظرفيّة الدالّة على تمكُّن المظروف في الظرف، فهو نامٍ في جلد هذه الناقة، متمكِّنٌ فيها، ومنه يتّضح الفرق بين التركيبين، فلا يجوز القول بترادف معنى (على) و(في) في البيتين، لتصحَّ نيابة (على) عن (في).

أمَّا استشهاد ابن الحدّاد بقوله تعالى في قصّة فرعون مع السحرة حين آمنوا بموسى عليه السلام: ﴿وَأَصْلَبْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ - وقد قال به النحويّون والمفسّرون، الذين جعلوا (في) بمعنى (على) في هذه الآية، استدلالاً منهم بأنَّ الصلب يكون على جذع النخلة لا فيها^(١) - فلا يُقبَل على إطلاقه، ذلك أنَّ المقام مقام تهديد ووعيد من فرعون للسحرة الذين جاہروا باتّباع شرعة النبيّ موسى، لذا يتطلّب مثل هذا نوعاً من العذاب لا يخطر على بال المعذّبين، ووعيداً لهم ليرتدعوا هم ومن على شاكلتهم عن عقيدتهم، فكان استعمال (في) مناسباً لمقتضى حال الخطاب، فالمصلوب يُشدُّ وثاقه بقوة مفرطة، فكأنّه جزء من الجذع من فرط الوثاق وبشاعة الصلب، حتّى يختلط لحمه ودمه بجذع النخلة، وبهذا يُستحصل معنى الظرفيّة، ولو استعمل الحرف (على) لكان الصلب قتلاً فحسب بلا مثله ولا عرض للناظرين. وكذا الأمر في قول سويد بن أبي كاهل، وقد تقدّم.

ومّا استشهاد به أيضاً لهذه النيابة، ما ذكره في شرح بيت كعب في وصف ناقته:

تُمرُّ مثلَ عسيبِ النَّخْلِ ذا حُصْلِ
في غارِزٍ لم تَحَوَّنَهُ الأحاليلُ

(١) ينظر: معاني القرآن للقرّاء: ١٠٢/٢، ومجاز القرآن: ٢٣/٢، والكشاف: ٢٥٤/٣.

نقض نيابة حروف الجر في منهج القصّاد
في شرح بانث سعاد لابن الحدّاد الحلبي

قال: «و(في غارز)، يتعلّق ب(تمر)، و(في) هنا بمعنى (على)، أي: على غارز، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾، أي: على جذوع النخل»^(١).

شبه الشاعر هنا ذيل ناقته وما عليه من الشعر بجريد النخل وما عليه من الخوص، فهو شعر كثيف متفرّق يصل إلى غارزها (ضرعها) الذي لم يتعهد بالخلب، دلالة على احتفاظها بنشاطها وقوتها.

وإمعاناً في مدح طول ذلك الذنب وكثافة شعره، استعمل (في) الدالة على ظرفية في قوله (في غارز)، فهذا الذنب يعطي الصرع كله، وأن الصرع يحويه حتى صار كأنه منبت له.

ولم يلتفت الشارح إلى إرادة المبالغة في الوصف عند كعب، فتقبل المعنى على ظاهره، بأن هذا الذنب واقع على صرع الناقة، فأبان بذلك عن صورة مألوفة للوصف، استدعت منه أن يقرّ نيابة الاستعلاء في الحرف (على) عن المعنى الأصلي، وهو ظرفية الحرف (في)، ثم أخذ يستشهد لهذه النيابة بما قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾، ولم ينتبه إلى أن استعمال الحرف (في) هنا ورد عن قصد دلالي لا يؤديه الاستعلاء ب(على)، على ما تقدّم ذكره آنفاً.

(١) منهج القصّاد: ٢٦٩.

المطلب الرابع

دلالة (من)

أشهر معاني (من) ابتداء الغاية الزمانية والمكانية^(١)، وقد صرح ابن الحداد تبعاً للنحويين بهذه الدلالة في بعض مواضع الشرح^(٢)، وذكر نيابة بعض الأحرف عنها في مواضع آخر في شرحه، وهي:

أ. من بمعنى (عن):

استشهد النحويون لهذه النيابة بنحو قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٣)، أي: عن ذكر الله^(٤).

ووردت هذه النيابة في شرح قول كعب في وصف ناقته^(٥):

يَمْشِي الْقِرَادُ عَلَيْهَا ثُمَّ يُزْلِقُهُ

مِنْهَا لَبَانٌ وَأَقْرَابٌ زَهَالِيلُ

إذ قال ابن الحداد: «(من) إمَّا للتبيين، أو بمعنى (عن)»^(٦). والظاهر دلالة (من)

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/٤١٩.

(٢) ينظر: منهج القصاص: ١٨٦، ٢٥٣، ٢٦٥.

(٣) سورة الزمر، من الآية: ٢٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ٢/٤١٨، وشرح التسهيل: ٢/١٥٨، والتذليل والتكميل:

١٢٧/١١، والجنى الداني: ٢١١، وتمهيد القواعدك: ٦/٢٩٦٥.

(٥) منهج القصاص: ٢٥٧-٢٥٨.

(٦) المصدر نفسه: ٢٥٨.

نقض نيابة حروف الجر في منهج القصاد
في شرح بانت سعاد لابن الحداد الحلبي

في البيت على التبيين، فهذا القُراد ينزلق بسبب ملاسة (لبانها) صدرها و (أقربها) خاصرتها؛ لاكتنازهما باللحم دلالة على قوّة بنيتها، ومع هذا المعنى يُعرب (لَبان) فاعل للفعل (يُزْلِقُهُ) و (منها) متعلّق بـ (لَبان) في محلّ نصبٍ حالٍ متقدّمة على صاحبها، و جاز لذلك أن يرد صاحبها نكرة^(١). وإن كان الأصل أنّها تُعرب صفة لـ (لبان)، لكنّها لمّا تقدّمت أُعربت حالاً^(٢).

أمّا استشهاد النحويين والمفسرين بالآية الكريمة: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ على مجيء (من) بمعنى (عن)، فلا يستقيم لهم، ذلك أنّ استعمال (من) هنا استعمال مقصود، لا يجوز أن يؤديّ مودّاه حرف آخر، فهي على معناها الأصليّ لا ابتداء الغاية، إذ إنّ مَنْ قسا قلبه فله ويلٌ وعذابٌ من وقت ذكر الله تعالى أمامه، وهذا المعنى يستتبع «أنّ ما بعد ذلك من العذاب أشدُّ»^(٣)، فهذا خلاف كون (من) بمعنى (عن)؛ لأنّ المعنى سيكون أنّ الويل لمن قسا قلبه عن سماع ذكر الله، هو جزاء للقسوة في وقت الحساب.

ب. من بمعنى (في):

ومن أمثلتها لدى ابن الحداد ما في قول كعب:

لَكِنَّهَا خُلَّةٌ قَدْ سَيْطَ مِنْ دَمِهَا

فَجَعَّ وَوَلَعَّ وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلٌ

إذ قال في شرح البيت: «و (من دمها)، يتعلّق بـ (سَيْطَ). و (من) بمعنى (في)، أي:

قد سيطَ في دمها هذه الأشياء، فصارت لها طبيعة وغريزة»^(٤).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٠ / ٢.

(٢) ينظر: منهج القصاد: ٢٥٨.

(٣) مغني اللبيب: ٣٢١ / ١.

(٤) منهج القصاد: ١٩٦.

فهو يُفسّر البيت على أنّ هذه الخلة لسعاد قد صارت سجيّة مرتكزة في طبعها، فقد اختلطت في دمه، حتّى صار ظرفاً ومحلاً لهذه الصفات المذكورة، فلا تكاد تفارقها.

وبمثل هذه النياية فسّر النحويون (من) في قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١)، أي: في الأرض^(٢)، وفي قوله ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٣)، أي: في يوم الجمعة^(٤).

والمتمعّن في هذه النياية التي ذُكرت، يجد معناها غير محصّل لا في البيت الشعريّ لكعب، ولا في الآيتين الكريمتين، ف(من) بيانيّة في الشاهد المذكور، فالدمّ قد سيطر بهذه الصفات لا غيره، وهو أدعى إلى اللزوم والثبات والارتكاز. وكذلك الحال في آية ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾، ف(من) فيها لبيان الجنس، وقد رجّحه ابن هشام^(٥). أمّا (من) في آية ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾، فمعنى ابتداء الغاية الزمانيّة مفهوم في (من يوم الجمعة)، فلا مسوّغ للعدول عن هذا الظاهر.

(١) سورة الأحقاف، من الآية: ٤.

(٢) ينظر: الأزهية: ٩٦، ومغني اللبيب: ٣٣٤ / ٢.

(٣) سورة الجمعة، من الآية: ٩.

(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٠٢، وحروف المعاني والصفات: ٧٦، والأزهية: ٩٦، ومغني اللبيب: ٣٣٤ / ٢.

(٥) منهج القصاص: ٣٣٤ / ٢.

خلاصة البحث

يمكن إجمال الفائدة المستحصلة من هذا البحث بالنقاط الآتية:

١. أظهر البحث أن لمعاني حروف الجرّ أثرًا بارزًا في شرح ابن الحدّاد الحليّ لأبيات بُردة كعب بن زهير، وقد تبين بالبحث أن له اتّجاهين في استنباط معانيها من تراكيب جمل القصيدة، معتمداً على ذائقته اللغويّة، أحدهما: يعمد فيه إلى الإبقاء على المعنى الأصليّ للحرف. والاتّجاه الآخر: يجري فيه على باب نيابة الحروف بعضها عن بعض، معتمداً على ما كتبه النحويّون فيه، وأنهم أخرجوا الحرف عن مساره الدلاليّ، بسبب فهمهم الخاصّ للتركيب، لا بسبب تحريّ الدلالة الحقيقيّة للحرف، المفهومة من الإبقاء على معناه الأصليّ الذي لأجله استعمل دون غيره. ومعتمداً أيضاً في الكشف عن معنى الحرف على ما بيّنه في نظائر له من الشواهد القرآنيّة والأبيات الشعريّة.

٢. على الرغم ممّا ذكرناه في النقطة الأولى، ظهرت بعض الالتفاتات المهمّة لدى ابن الحدّاد لبيان الفروق الدلاليّة بين الحروف ذوات المعاني المتقاربة للتمييز بين معانيها الدقيقة، وقد أتضح ذلك بجلاء حين عرضت هذه الدراسة لتلك المواضع.

٣. تبين للباحث بإنعام النظر في دلالات حروف الجرّ التي رأى ابن الحدّاد جواز النيابة فيها، لمرادفة معاني بعضها بعضاً، أنّه بالإمكان نقض هذه النيابة، واحتفاظ كلّ حرفٍ بدلالته الأصليّة، استناداً إلى تحليل السياق الذي ورد فيه كلّ حرف.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

١. الأزهية في علم الحروف: الهروي، عليّ بن محمّد (ت ٤٤٣هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي، طبعة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ط ٢، ١٩٩٣م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان، أثير الدين محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق رجب عثمان محمّد، مراجعة رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٣. الأصول في النحو: ابن السّراج، أبو بكر بن محمّد بن سهيل البغداديّ (ت ٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣م.
٤. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السّيد البطليّوسيّ، أبو محمّد عبد الله ابن محمّد (ت ٥٢١هـ)، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ١٩٩٦م.
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البركات الأنباريّ، (ت ٥٧٧هـ) المكتبة التجاريّة الكبرى، مصر، ١٩٦١م.
٦. البديع في علم العربيّة: مجد الدين ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمّد ابن محمّد بن محمّد ابن عبد الكريم الجزريّ (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة

د. فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط ١،
١٤٢٠هـ.

٧. تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ
(ت ٢٧٦هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت،
د.ت.

٨. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان، تحقيق د. حسن
هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٩٨م.

٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، محمّد بن يوسف بن أحمد،
محبّ الدين الحلبيّ (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق د. عليّ محمّد فاخر وآخرين،
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ.

١٠. تناوب حروف الجرِّ في لغة القرآن: د. محمّد حسن عوّاد، دار الفرقان، عمّان،
ط ١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

١١. الجنى الداني في حروف المعاني: المراديّ، حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق
د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت،
ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

١٢. حروف المعاني والصفات: الزجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق
البغداديّ (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق عليّ توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة، بيروت،
ط ١، ١٩٨٤م.

١٣. الخصائص: أبو الفتح، عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: محمّد عليّ النجّار،
مطابع الهيئة المصريّة العامّة، مصر، ط ٤، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٤. دراسات نقدية في النحو العربي: عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٧م.

١٥. ديوان زيد الخيل الطائي: تحقيق د. نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط١، ١٩٦٨م.

١٦. ديوان سويد بن أبي كاهل: تحقيق شاعر العاشور، مراجعة محمد جبار المعبيد، دار الطباعة الحديثة، العراق، ط١، ١٩٧٢م.

١٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، نور الدين محمد بن علي (ت ٩٢٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٥م.

١٨. شرح التسهيل: ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٩. شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، (ت ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق د. زكي فهمي الألوسي، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨م.

٢٠. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب:، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٢١. شرح شواهد المغني: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، مصر، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٢٢. شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي بن (ت ٦٦٣هـ)، قدّم له د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٢٣. الصاحبى في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

٢٤. كتاب سيبويه: سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٢٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشريّ، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، دار الفكر، ط ١، ١٩٧٧م.

٢٦. اللامات دراسة نحويّة شاملة في ضوء القراءات: د. عبد الهادي الفضليّ، دار القلم، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م.

٢٧. اللغة العربيّة معناها ومبناها: د. تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٢٨. اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ، أبو عبد الله، شمس الدين محمّد بن حسن ابن سباع بن أبي بكر الجذاميّ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعديّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

٢٩. مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنيّ التميميّ (ت ٢١٠هـ)، تحقيق محمّد فؤاد سزكين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٣٠. المرتجل في شرح الجمل: ابن الحشّاب، أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن

أحمد (ت ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة عليّ حيدر، طبعة دمشق، ١٣٩٢ هـ/
١٩٧٢ م.

٣١. مروج الذهب ومعادن الجوهر: المسعودي، أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ
(ت ٣٤٦ هـ)، تحقيق: أسعد داغر، دار الهجرة، قم المقدّسة، ١٤٠٩ هـ.

٣٢. معاني القرآن: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ)،
تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ/
١٩٩٠ م.

٣٣. معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت ٢٠٧ هـ)،
تقديم وتعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١،
١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٣٤. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ (ت ٣١١ هـ)،
تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ/
١٩٨٨ م.

٣٥. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدين
ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق د. مازن
المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، مؤسّسة الصادق، طهران، ط ٥، ١٣٧٨ هـ.

٣٦. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبيّ، أبو إسحق إبراهيم بن
موسى الشاطبيّ (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق مجموعة من المحقّقين، معهد البحوث
العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط ١،
١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

نقض نيابة حروف الجر في منهج القصاد
في شرح بانة سعاد لابن الحداد الحلي

٣٧. منهج القصاد في شرح بانة سعاد: ابن الحداد، جمال الدين أحمد بن محمد
البجلي الحلي (كان حياً سنة ٧٤٧هـ)، دراسة وتحقيق د. علي عباس الأعرجي،
مراجعة وضبط مركز تراث الحلة، العتبة العباسية المقدسة، دار الكفيل
للطباعة والنشر والتوزيع، كربلاء المقدسة، ط، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

٣٨. مع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد
هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

